بيان م.ت.ف. حول تعليق الحوار الاميركي ـ الفلسطيني

بعد عام ونصف العام من المراوحة في الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، وابتعاده من الخوض في المسائل الجوهرية، بسبب عدم جديّة موقف الادارة الاميركية، أقدم الرئيس الاميركي، جورج بوش، على تعليق الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية.

ان القرار الاميركي بتعليق الحوار يتناقض مع الموقف المسؤول الذي يُفترض ان تضطلع به دولة عظمى بحجم الولايات المتحدة الاميركية تجاه عملية السلام في الشرق الاوسط، والسلام العالمي بشكل عام؛ بل ان هذا القرار يوجّه ضربة الى عملية السلام كلها، والى مصداقية الادارة الاميركية.

لقد اتخذت القيادة الفلسطينية موقفاً واضحاً، ومسؤولاً، من عملية الشاطىء، التي تذرّعت بها الادارة الاميركية لتعليق الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية. فقد أعلنت المنظمة عدم مسؤوليتها هي، أو أي من مؤسساتها، أو قواتها، عن هذه العملية؛ كما أكدت ان المجلس الوطني الفلسطيني، باعتباره المرجع الاعلى لأعضاء اللجنة التنفيذية، هو الذي يدقّق، ويحقّق، في مدى التزامهم بقراراته، وتقيّدهم بها، على الصعيدين، الوطني والدولي.

كما أكدت القيادة الفلسطينية، مجدّداً، التزامها بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني، وباعلان رئيس دولة فلسطين رئيس اللجنة التنفيذية، الأخ ياسر عرفات، الخاص بادانة الارهاب، بكل أشكاله.

وعلى الرغم من ذلك، أقدمت الادارة الاميركية على اتخاذ خطوتها بتعليق الحوار، كاشفة بذلك عن حقيقة الهدف الذي سعت اليه من استغلال عملية الشاطىء لتدبير سياستها المعادية للشعب الفلسطيني، ولقيادته منظمة التحرير الفلسطينية، والمتنكّرة لحقوقه الوطنية الثابتة والمشروعة، وفي مقدّمها حقه في تقرير مصيره، والتي برزت واضحة في اثناء الحوار نفسه، حيث ظل الجانب الاميركي ينطلق من عدم الاعتراف بالمنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً، وبعدم الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وبعرقلة تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، بما فيها عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط.

ان قرار الادارة الاميركية هو، للأسف الشديد، استجابة لطلب الايباك والحكومة الاسرائيلية وامتداداتها داخل الادارة الاميركية التي تواصل التحكّم في صنع السياسة الاميركية بشأن الشرق الاوسط، تماماً كما كان استخدام «الفيتو» في مجلس الامن الدولي بطلب رسمي، وعلني، اسرائيلي.

ويأتي القرار الاميركي ليتوّج سلسلة من المواقف الاميركية المنحازة والداعمة لاسرائيل. فقد تصدّت الولايات المتحدة الاميركية، خلال السنوات الاخيرة، لكل محاولات الادانة الدولية لاسرائيل، وحالت دون صدور أي قرار عن مجلس الامن الدولي بادانة جرائم اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، والتحقيق فيها؛ واستخدمت لهذا الغرض، خلال السنة الاخيرة وحدها، حق النقض في مجلس الامن الدولي سبع مرات، ومارست ضغوطاً مختلفة على العديد من الهيئات الدولية، لحماية اسرائيل وسياساتها الاجرامية.

ان سياسة الادارة الاميركية ظلت، على الدوام، تعارض كل المبادرات الجدية لبدء عملية السلام، وترفضها، بما في ذلك مبادرة السلام الفلسطينية، وجميع القرارات والمبادرات الصادرة عن الأمم المتحدة، وغيرها من المبادرات الدولية.

وفي الوقت الذي تنفعل الادارة الاميركية من عملية لم يثبت، أصلاً، انها موجّهة ضد المدنيين، ولم يجرح، بنتيجتها، مدني واحد، لم نشهد من الادارة الاميركية بعض هذا الانفعال حيال جرائم اسرائيل ضد المدنيين الفلسطينيين، والتونسيين، في حمام الشط، أو عند اغتيال الشهيد البطل «ابو جهاد»، وسط اطفاله، أو ضد العمّال الفلسطينيين في مجزرة عيون قارة، وغيرها من المذابح الاخرى في غزة والضفة